

# التقرير الاقتصادي الشهري

يوليو 2021

## المحتويات

3	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية
3	1.1 تقرير الاستقرار المالي 2020
7	2.1 إسناد المشروعات عام 2021
10	3.1 تقرير البنك الدولي عن الكويت ودول مجلس التعاون
14	4.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات
16	5.1 سوق الأوراق المالية
18	6.1 معدل التضخم
18	7.1 المؤشرات النقدية
22	ثانياً: التطورات النفطية
22	1.2 اتفاق أوبك+
25	2.2 الإنتاج والأسعار
27	3.2 معدل النمو العالمي
28	4.2 الطلب العالمي على النفط
29	5.2 العرض العالمي من النفط
31	6.2 التجارة النفطية والمخزون النفطي
32	7.2 تطور عدد الحفارات النفطية
33	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية
33	1.3 تحديث تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي
36	2.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية
36	1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي
37	2.2.3 معدل التضخم
38	3.2.3 معدل البطالة
40	3.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية
40	1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي
41	2.3.3 معدل البطالة

## أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

### 1.1 تقرير الاستقرار المالي 2020

أصدر بنك الكويت المركزي في 26 يوليو 2021، تقرير الاستقرار المالي للعام الماضي، ومن خلال ندوة ضمت عدد من المهتمين من داخل وخارج دولة الكويت. وجاء هذا التقرير في ستة فصول، مع ملخص تنفيذي، شملت التطورات الاقتصادية العالمية، والقطاع المالي المحلي، ومخاطر البنوك، وربحية وملاءة البنوك المالية، والأسواق المحلية، ونظم الدفع والتسوية.

وكما يشير تقرير الاستقرار المالي العالمي لصندوق النقد الدولي الصادر عام 2021، فإن مهمة التقرير هي "تقييم المخاطر الأساسية التي يتعرّض لها النظام المالي العالمي. ويهدف التقرير إلى لعب دور بمنع الأزمات المالية من خلال تسليط الأضواء على السياسات التي من شأنها أن تخفف المخاطر المنتظمة، ومن ثم تساهم في استقرار النظام المالي العالمي، واستدامة النمو الاقتصادي.

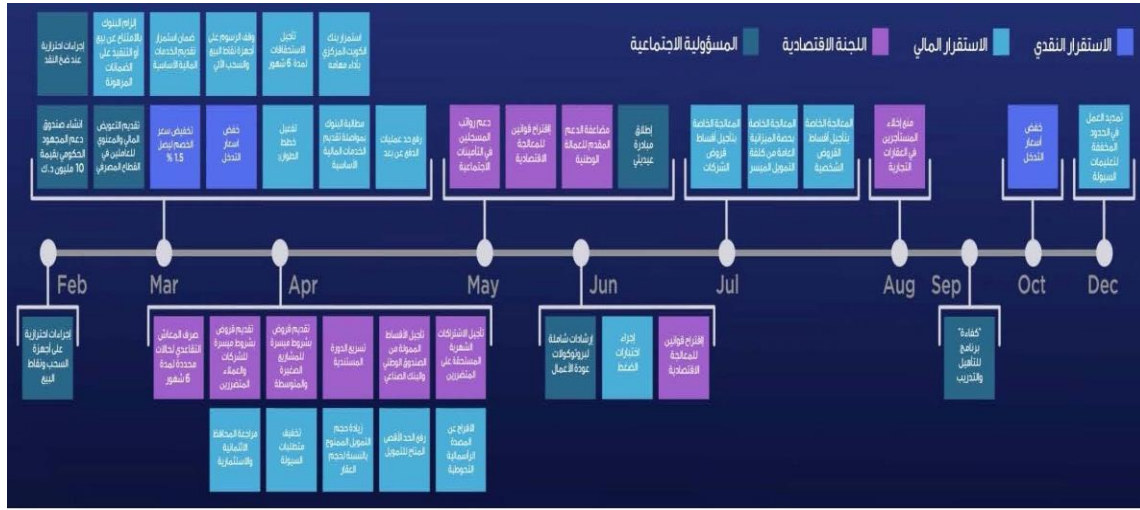
وبطبيعة الحال فإن كافة المؤشرات التي استخدمها التقرير، في فصله الأول، هي ذات اتجاهات سلبية بفعل أن عام 2020 هو قمة انتشار فيروس كوفيد-19 وأن إجراءات التطعيم، على أساس واسع، بدأت نهاية هذا العام.

وعند تناول التقرير للتطورات المالية المحلية، أشار إلى تدهور أسعار النفط، واتجاهها للارتفاع منذ نهاية العام 2020 (بعد أن وصلت في أبريل 2020 إلى متوسط 11.7 دولار/ برميل). مع تقدير بعجز الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021/2020 ليكون (-10.8) مليار دينار، مقارنة مع العجز الفعلي عام 2020/2019 البالغ (-3.9) مليار دينار، وعام 2019/2018 حوالي (-1.3) مليار دينار. ويمثل هذا العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (-29%) و (-10%) و (-3%)، تبعاً.

ورغم أهمية مساهمة التقرير في توصيف الآثار السلبية للصدمات الصحية والاقتصادية، خلال عام 2020، على الاقتصاد الكويتي (والإقليمي والمحلي)، إلا أن الأهم هو دور السياسة النقدية، من

خلال بنك الكويت المركزي، في ضمان الاستقرار المالي والتكيف مع هذه الصدمات بشكل إيجابي. وتضمن التقرير أربعة تدخلات لضمان الاستقرار المالي والنقدي: تدخلات مرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، وبالأستقرار النقدي، وبالأستقرار المالي، وباللجنة الاقتصادية. ويوضح الشكل (1) عرضاً لهذه الأشكال الأربعة من تدخلات بنك الكويت المركزي.

شكل (1): الأدوات المختلفة لتدخل بنك الكويت المركزي لضمان المسؤولية الاجتماعية والاستقرار المالي والنقدي وأدوات اللجنة الاقتصادية، خلال عام 2020



المصدر: بنك الكويت المركزي، تخطي العقبة، تقرير الاستقرار المالي 2020.

وقد كان من ضمن نتائج هذه التدخلات، ضمن الأشكال الأربعة المشار إليها بالشكل أعلاه، أن حققت، خلال عام 2020، أصول الجهاز المصرفي نمواً بلغ (+2.9%)، والودائع بنحو (+4.1%)، ونمو محفظة التمويل بحوالي (+2.5) مليار دينار. كما استحوذت محفظتي القروض الشخصية والعقارية على حوالي (46%) من إجمالي الائتمان المصرفي. في حين تأثرت محفظتي الخدمات، والصناعة، سلباً بالائتمان مع ضعف نمو الائتمان في قطاعات التجارة، وشراء الأسهم، والتشييد.

وكان من نتائج تدخلات بنك الكويت المركزي، من خلال الأدوات الأربعة، المشار إليها بالشكل أعلاه، وصول نسبة القروض المتعثرة إلى حوالي (2%) (مقارنة مع 11.5% عام 2007)،

وذلك لقدرة البنوك على شطب هذه القروض من خلال المخصصات ذات العلاقة (لازال القطاع المصرفي يتمتع بمعدل تغطية، للقروض المتعثرة، يصل إلى 222%، ومن من المعدلات المرتفعة جداً).

كما حققت أدوات الاستقرار المالي نجاحاً، آخراً، من خلال سيادة معدلات سيولة بالقطاع المصرفي، تجاوزت متطلبات الرقابة، حيث بلغت (184%) (مقابل الحد الأدنى المطلوب: 100%). كما وصلت حجم إصدارات السندات والصكوك، عام 2020، إلى حوالي (1.1) مليار دولار. وارتفعت نسبة "كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio (CAR) لتصل، عام 2020، إلى (11.5) مقابل (8.9) عام 2016 (وهي نسبة تشير إلى إذا ما كان مصرف معين يمتلك رأس مال كافي للتحوط ضد المخاطر).

كما تعرّض التقرير إلى اختبار متانة الجهاز المصرفي الكويتي من خلال مرحلتين: الأولى هي تعريض الجهاز لأربعة صدمات:

- تعثر في محفظة القروض.
- تغير في أسعار الفائدة.
- انخفاض أسعار الأسهم والأوراق المالية.
- انخفاض أسعار العقار.

والثانية تتمثل في تقييم آثار هذه الصدمات (الأربعة) على الجهاز المصرفي من خلال قياس الآثار المباشرة: التأثير على ارتفاع مخاطر الائتمان والسوق بسبب رداءة جودة الأصول، والضغط على هامش الفائدة. والآثار غير المباشرة أو اللاحقة وتتمثل في تدهور أوضاع السيولة في الجهاز المصرفي، وارتفاع السحب من الودائع، وارتفاع تكلفة الأموال. وهناك مرحلة ثالثة لاختبار الضغوط تتجسد في تحليل آثار الصدمات على المركز المالي للجهاز المصرفي بهدف أخذ التحولات اللازمة.

وتم اختيار المراحل الثلاث من اختبارات الضغوط في ظل ثلاث سيناريوهات:

- تحقق صدمة منفردة في قطاع واحد وليكن العقار أو سوق الأوراق المالية.
- تحقق صدمة على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد.
- تحقق صدمة اقتصادية عالمية.

وأشار التقرير بأن نتائج الاختبارات، وفقاً للسيناريوهات الثلاث، أشارت إلى متانة الجهاز المصرفي المحلي، وتمتع الجهاز بمستويات من كفاية رأس المال تتجاوز متطلبات "لجنة بازل" (8%) في ظل أسوأ السيناريوهات.

وتطرق التقرير، أخيراً، إلى نظم الدفع والتسوية. علماً بأن هذه المدفوعات تستخدم كمؤشر للإنفاق الاستهلاكي الخاص، والذي يمثل حوالي ثلث الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بدولة الكويت (أي محرّك النمو بعد الصادرات النفطية).

وأشار التقرير، هنا، وبسبب أوضاع الحظر الكلية والجزئية عام 2020، إلى أنه وللمرة الأولى تجاوزت قيمة معاملات الدفع الإلكتروني قيمة المعاملات الورقية. كما انخفضت قيمة معاملات أجهزة السحب الآلي بحوالي (19%)، عام 2020، مع ارتفاع المعاملات غير النقدية بحوالي (15.8%) بسبب النمو في معاملات الدفع الإلكتروني من خلال "كي-نت" بحوالي (120.8%). الأمر الذي يدعم ثقة الجهود بمعاملات الدفع الإلكتروني، ويقلل الحاجة إلى المزيد من فتح فروع للمصارف.

ونظراً لفقّر وانعدام بيانات الحسابات القومية الخاصة بالاستهلاك الخاص، خلال عام 2020، فقد لجأ التقرير إلى نمط الإنفاق من خلال قيم معاملات "نقاط البيع POS"، ومعاملات أجهزة "الصرف الآلي ATM"، كمؤشرات لمدى التقلّب في الاستهلاك الخاص. ويميّز التقرير بين "ثلاث مراحل" مرّ بها هذا الإنفاق بالاعتماد على قيم المعاملات المشار إليها أعلاه:

- المرحلة الأولى: مرحلة انهيار الإنفاق التدريجي منذ بداية انتشار فيروس كوفيد-19، وبداية "كبت الطلب" بين مارس – مايو 2020.
- المرحلة الثانية: مرحلة رفع الحظر الكلي، وبالتالي رفع الكبت عن الطلب: يونيو – سبتمبر 2020.

■ المرحلة الثالثة: تراخي الطلب (سبتمبر – نوفمبر 2020) بفعل تلاشي موجة الإنفاق في المرحلة الثانية، وفقدان وظائف العديد من العاملين بالقطاع الخاص. إلا أن نمو قيم المعاملات الإلكترونية ظل موجباً للعديد من الأسباب منها: تأجيل الأقساط المستحقة، وعودة عدد من العاملين بالقطاع الخاص لوظائفهم، إضافة لعوامل أخرى.

خلاصة القول، يوضح تقرير الاستقرار المالي مدى حصافة وكفاءة السياسة النقدية بالدولة، في التعامل مع نتائج الصدمة الصحية وانعكاساتها على الصدمة الاقتصادية (انهيار أسعار النفط) وبالشكل الذي مكّن الجمهور من استمرار الثقة بالجهاز المصرفي المحلي.

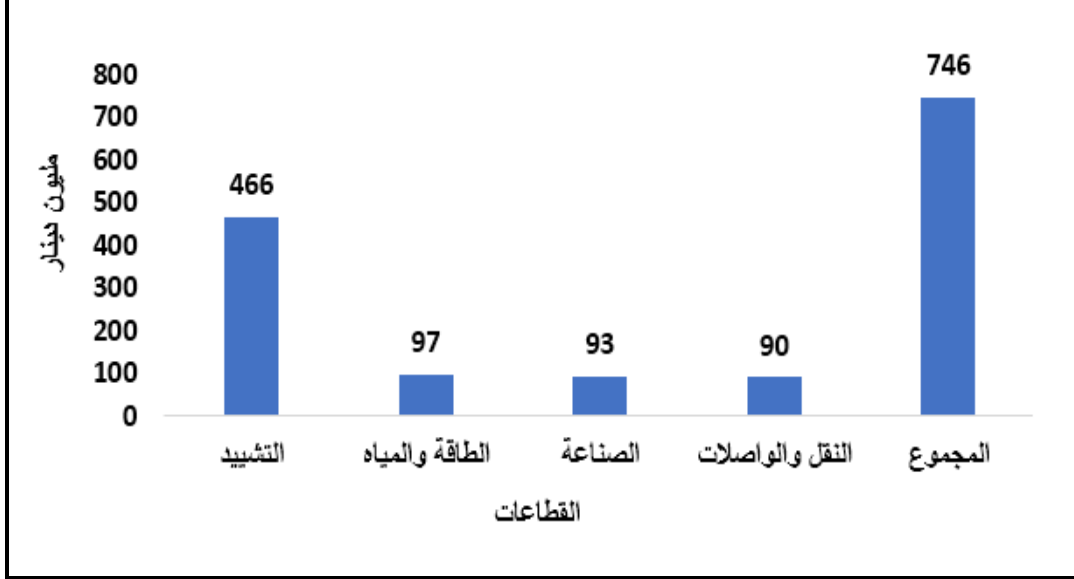
أخيراً، ورد في المادة (15) من قانون بنك الكويت المركزي رقم (32) لسنة 1968، من أن أحد وظائف البنك "العمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي.

ومن هنا فإن الأهمية النسبية لقطاعات الائتمان، والتميز لقطاع القروض الشخصية، لازالت بعيدة عن تحقيق هذه الوظيفة للبنك. وعليه، من المهم تشكيل تصوّر مصرفي يخدم أهداف النمو الاقتصادي، من خلال إعادة توجيه الائتمان لتلك القطاعات المحقّزة بشكل مباشر للنمو، لاسيما القطاع الصناعي، والقطاعات المحقّزة للتطور التكنولوجي. الأمر الذي سيساهم، بطريقة أو بأخرى، بربط الاستقرار المالي، بموضوع التقرير، بالاستقرار الاقتصادي.

## 2.1 إسناد المشروعات عام 2021

وفقاً لإحصاءات مجلة "ميد MEED"، يوليو 2021" المتخصصة (والواردة في نشرة بنك الكويت الوطني) ارتفعت قيمة المشروعات المسندة، خلال الربع الثاني، مقارنة بالربع الأول، من عام 2021، بحوالي (90%). وبذلك تصل قيمة المشروعات المسندة في النصف الأول من العام المذكور إلى حوالي (746) مليون دينار (الشكل 2). ويتوقع أن تصل قيمة المشروعات الفعلية والمخططة إلى حوالي (3) مليار دينار عام 2021.

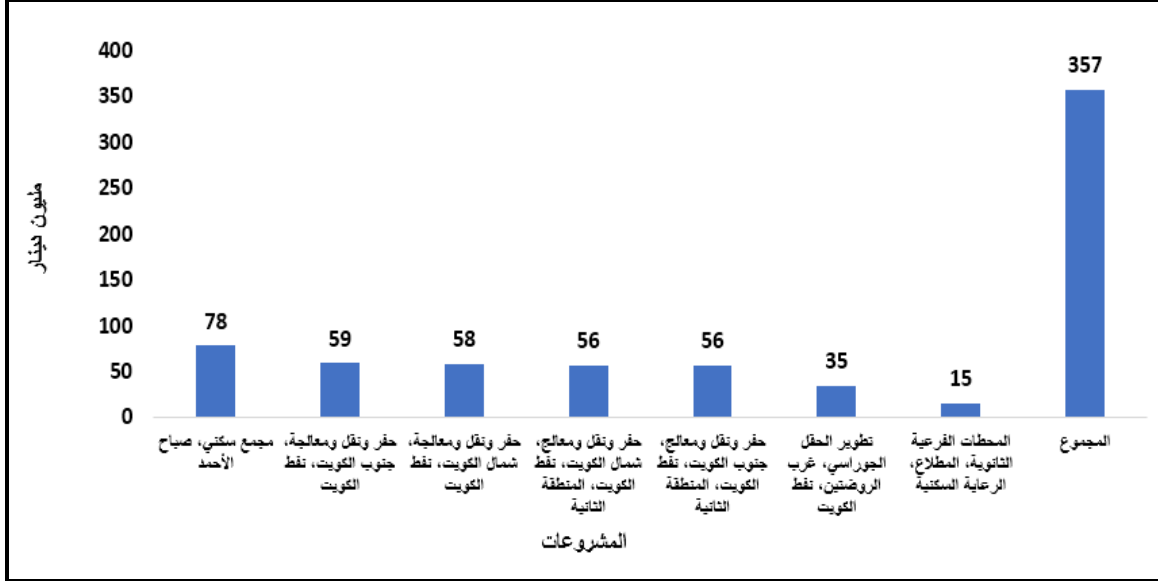
شكل (2): قيمة المشروعات المسندة حسب القطاع  
خلال النصف الأول من عام 2021  
(مليون دينار)



واستحوذ قطاع التشييد، خلال الربع الثاني من عام 2021، على حوالي (86%) من إجمالي المشروعات المسندة، أو ما يعادل حوالي (307) مليون دينار من مجموع (357) مليون دينار. وتركزت أكبر قيمة لمشروعات التشييد في مشروع المجمع السكني (589 منزل) في مدينة صباح الأحمد، المؤسسة العامة للرعاية السكنية، بقيمة (78) مليون دينار. ويوضح الشكل (3) المشروعات المسندة في الربع الثاني من عام 2021، حيث يظهر أن خمسة مشروعات تخص قطاع التشييد.

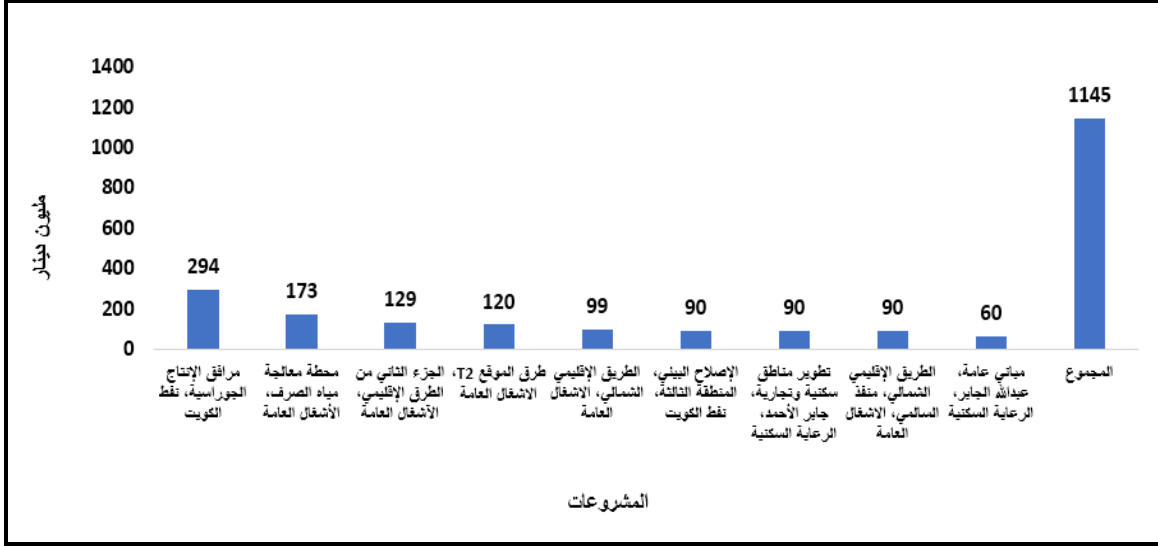


شكل (3): تكلفة المشروعات التي تم إسنادها  
خلال الربع الثاني من عام 2021  
(مليون دينار)



بالإضافة إلى المشروعات (المسندة)، المشار إليها أعلاه، هناك العديد من المشروعات الكبرى (المخططة) لعام 2021. ويستحوذ على المشروعات الأخيرة مشروع مرافق الإنتاج الجوارسية JPF-4 و JPF-5، بقيمة (294) مليون دينار، والمصنّف تحت "قطاع الغاز". مع خمسة مشروعات "نقل"، بمجموع (438) مليون دينار، وثلاثة مشروعات "تشبيد" بمجموع (240) مليون دينار، ومشروع واحد "مياه" (173) مليون دينار. ويوضح الشكل (4) قيم هذه المشروعات المخططة لعام 2021.

شكل (4): قيمة المشروعات الكبرى المخططة لعام 2021  
(مليون دينار)



ووفقاً لإحصاءات مجلة "ميد" فإنه يتوقع أن تصل قيمة إجمالي المشروعات المخططة لعام 2021 إلى حوالي (2) مليار دينار، شاملة تلك المؤجلة من النصف الأول من نفس العام. وفي ظل اتجاه خفض الإنفاق فإن قيمة المشروعات المؤمل إسنادها (من تلك المخططة) قد تكون أقل من القيمة المخططة.

### 3.1 تقرير البنك الدولي عن الكويت ودول مجلس التعاون

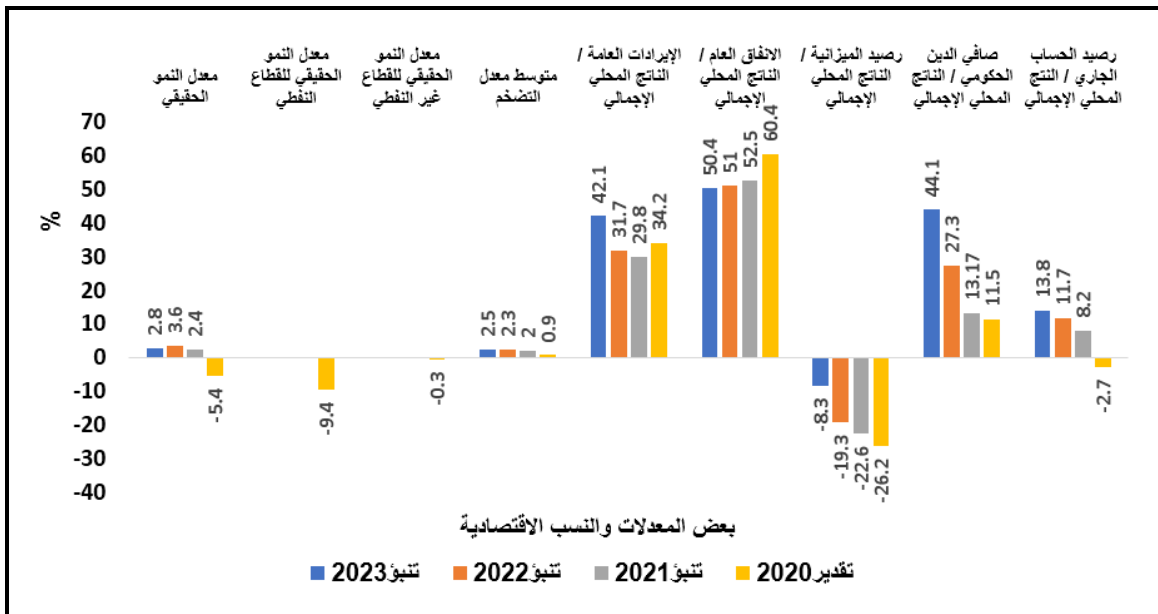
أصدر مكتب البنك الدولي الإقليمي لدول مجلس التعاون، ومقره الرياض، تقريره السنوي، العدد السادس، عن آخر التطورات الاقتصادية بدول المجلس، تحت عنوان "وباء كوفيد-19 والطريق إلى التنويع".

وعلى مستوى دول المجلس، حدد التقرير هبوط الناتج المحلي الإجمالي، عام 2020، بحوالي (4.8%)، مقارنة مع عام 2019. وتراوح الانخفاض في معدل النمو الحقيقي في دول المجلس بين (-5.1%) للبحرين، و(-5.4%) للكويت، و(-6.3%) لعمان، و(-3.7%) لقطر، و(-4.1%) للسعودية، وأخيراً (-6.1%) للإمارات، حسب تقديرات البنك.

وفيما يخص دولة الكويت يوضح الشكل (5) عدد من معدلات النمو، والنسب لعام 2020 (تقدير)، وللأعوام 2021 – 2023 (تنبؤ). وعموماً فإن البنك يعتقد، كما هو آراء جهات أخرى مثل بنك الكويت الوطني، ومعهد التمويل الدولي، وصندوق النقد الدولي، بأن معدلات النمو الحقيقية ستشهد تحسناً في الأعوام (2021 – 2023) مقارنة مع النمو السالب لعام 2020. وذلك يعود أساساً للتحسن التدريجي في الأسواق النفطية لصالح الدول المنتجة، وليس لجهود تنويع مصادر الدخل. مع بقاء معدل التضخم ضمن الحدود الآمنة (2 – 2.5%) خلال نفس الفترة. ولم يتطرق التقدير للنتبؤ بمعدل النمو النفطي، وغير النفطي للأعوام (2021 – 2023). بالإضافة إلى اتجاهات التحسن في الإيرادات العامة/ الناتج المحلي الإجمالي، ورسيد الحساب الجاري/ الناتج. ومرة أخرى، هذا التحسن يعود إلى توقعات تحسن شروط السوق النفطي. إلا أن التقرير يعتقد بأن صافي (الدين الحكومي) الناتج سيرتفع بحوالي أربعة أضعاف خلال الفترة (2020 – 2023)، بسبب ضغط العجز بالميزانية العامة للدولة، والذي حسب تقدير البنك، يتجه نحو الانخفاض، كنسبة من الناتج، من (-8.3%) عام 2020 إلى (-2.26%) عام 2023.

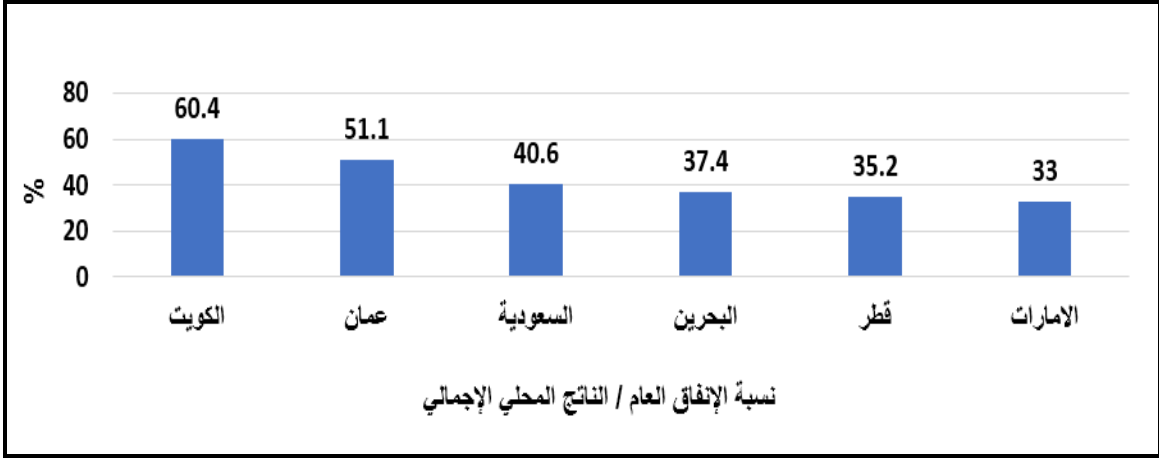
شكل (5): عدد من معدلات النمو، والنسب، للاقتصاد الكويتي (%)

2023 - 2020



إلا أنه من أهم ما يقلق وضع الميزانية العامة للدولة، وتأثيره المباشر على عجز الميزانية، هو نسبة الإنفاق العام/ الناتج، في دولة الكويت، والتي تعتبر أعلى نسبة بين دول مجلس التعاون، ودولياً أيضاً. حيث تصل إلى (60.4%) عام 2020 تقديرياً، و(50.4%)، حسب تنبؤ البنك (أنظر الشكل 6).

شكل (6): تقدير نسبة الإنفاق الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لعام 2020 (%)



وعند تطرق التقرير، في الصفحات (42 – 54)، لموضوع التنويع، يشير إلى أن دولة الكويت (بالإضافة إلى قطر والسعودية) هو الأقل في مجال تنويع مصادر الدخل (وأن الأفضل هما الإمارات والبحرين). علماً بأن التقرير يعتقد بأن هناك أربعة أشكال للتنويع في بلدان المجلس: تنويع الإيرادات العامة، وتنويع الصادرات، وأهمية السياسة النقدية والمالية للتنويع من خلال سعر الصرف الحقيقي، والتنويع الهيكلي المؤثر على مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.

وعند تطرق التقرير إلى الاستراتيجية الاستثمارية المرتبطة بالتنويع يهتم، في هذا العدد من التقرير (السادس)، بدور قطاع الاتصالات لما لعبه من دور أثناء جائحة كورونا، والدول المحتمل بعد الجائحة لارتباطه بالأشكال المختلفة للخدمات الإلكترونية، وبالاقتصاد الرقمي.

ورغم الجهد الطيب والمساهمة الإيجابية للتقرير، إلا أن تصنيفه لأشكال التنويع تحتاج إلى إعادة نظر. فالأصل في التنويع هو تنويع المنتجات (السلعية والخدمية) غير النفطية، سواء الموجهة للسوق المحلي (من خلال إحلال الواردات، أو مواجهة الطلب المحلي)، أو الموجهة للصادرات (كمصدر أساسي للنقد الأجنبي اللازم لتمويل الواردات وكافة المعاملات بالنقد الأجنبي).

كما هو خلط بين السياسات النقدية والمالية وأشكال التنويع (ثالثاً في أشكال التنويع). حيث أن سياسة سعر الصرف (والإتجاه نحو تخفيض سعر الصرف الحقيقي) لا تعتبر شكلاً من أشكال التنويع، بل سياسة (تساعد) في تنويع الواردات غير النفطية (بعد توفر شروط تخرج عن نطاق هذا التقرير). كما أن التقرير لم يتطرق إلى وثائق الرؤى الاقتصادية التي تبنت التنويع في بلدان المجلس، ومن ضمنها دولة الكويت، ومدى نجاحها في المساهمة في التنويع مالياً، وتجارياً.

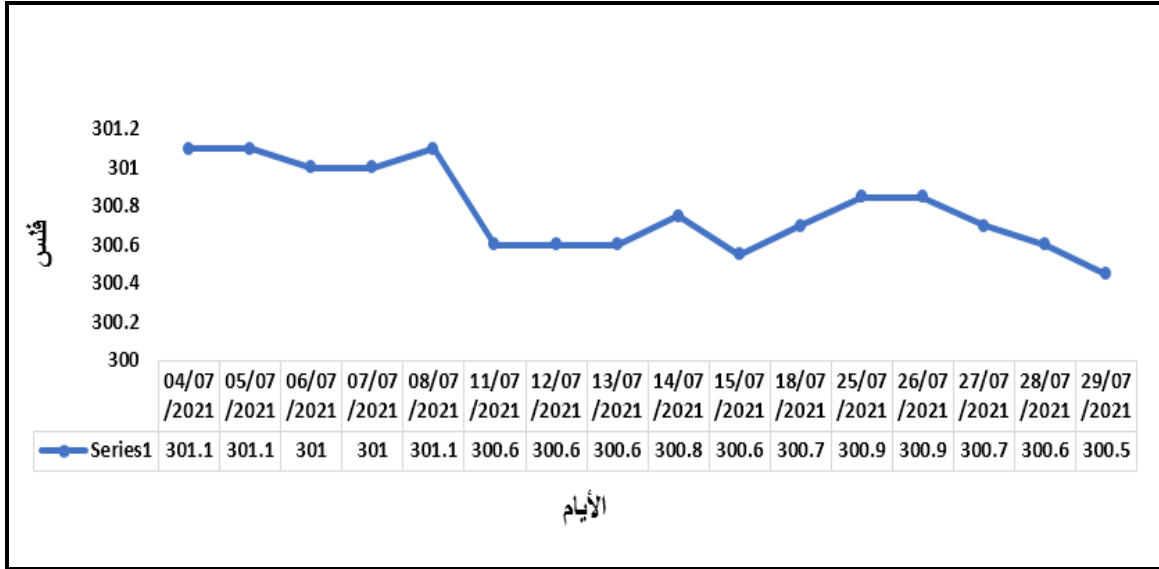
والأهم من ذلك فإن أوضاع الميزانية العامة، بشكل عام، هي نتاج آلية عمل الاقتصاد الكلي، سواء من حيث دور القطاع الخاص (المنتج والتنافسي) في تنويع مصادر الدخل والمساهمة في الضرائب على الشركات، واستيعاب العمالة والمساهمة بالصادرات. وهي جميعاً إسهامات تؤثر بشكل مباشر على تخفيف العبء على العديد من فصول الميزانية العامة للدولة.

أما سياسة تخفيض سعر الصرف الحقيقي، صفحة (4)، ودورها في تعزيز سعر تنافسي، فقد يكون صحيحاً في حالة الاقتصاد الأكثر تنوعاً. أما في حالة البلدان، ومن ضمنها دولة الكويت، المعتمدة على الواردات (حوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) فإن التخفيض سيفاقم من عجز الحساب التجاري، ومن ثم عجز الحساب الجاري، ومن ثم عجز ميزان المدفوعات. والمطالبة بهذا التخفيض قد تكون مبررة بعد مرحلة من التنويع. على أن يتم التركيز على العوامل غير السعرية المرتبطة يحتاج الاستثمار والإصلاح المؤسسي، في المراحل الأولى من التنويع، بالإضافة إلى دور البحث والتطوير والتطور التكنولوجي.

#### 4.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

حقق سعر صرف للدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، خلال شهر يوليو 2021، أعلى سعر عند (301.1) فلس. في حين وصل السعر أول الشهر إلى (301.1) فلس، وآخر الشهر إلى (300.45) فلس، وبمعدل نمو بلغ (-0.21%). ويوضح الشكل (7) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

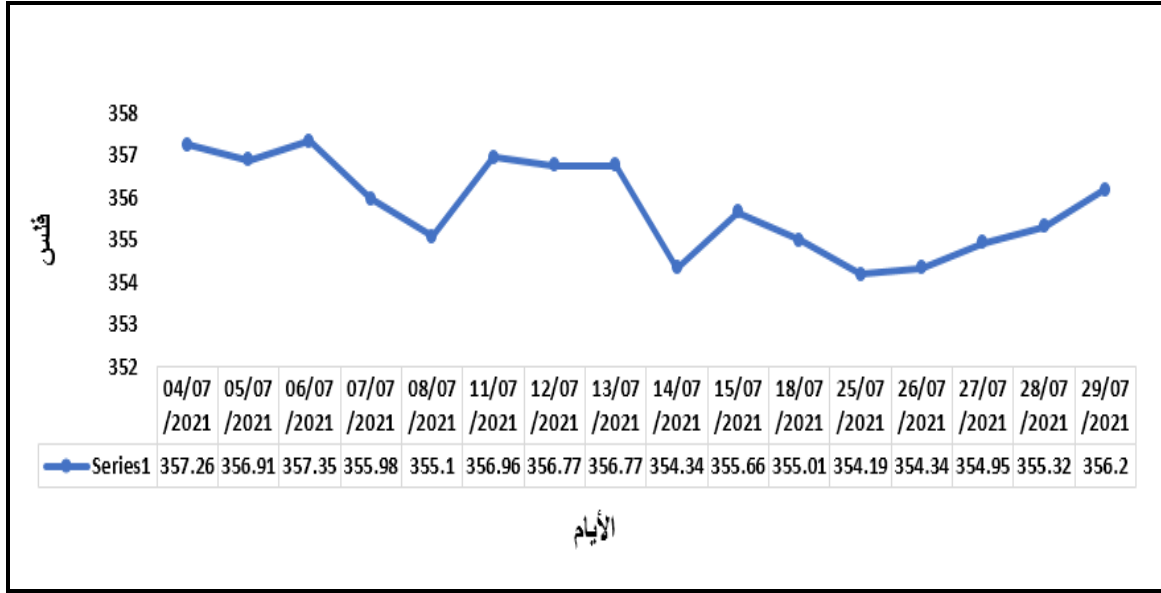
شكل (7): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي (فلس)  
يوليو 2021



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

أما سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو فقد وصل إلى أعلى سعر، خلال يوليو 2021، عند (357.347) فلس. وبلغ السعر أول الشهر (357.255) فلس، وآخر الشهر (356.198) فلس، وبمعدل نمو (-0.29%). ويوضح الشكل (8) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

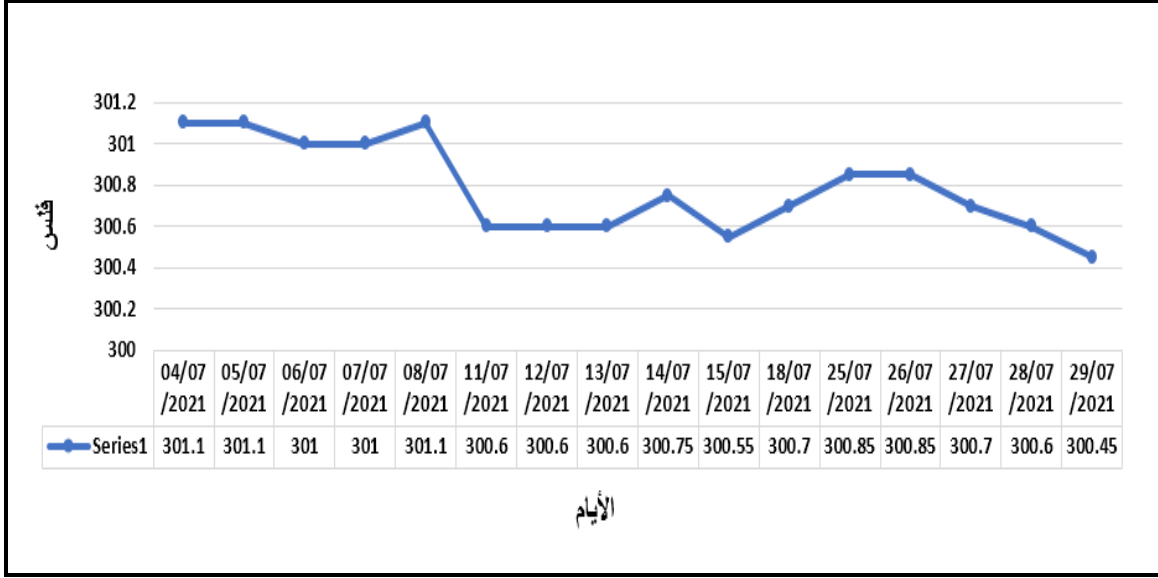
شكل (8): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو (فلس)  
يوليو 2021



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

في حين حقق سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الإسترليني أعلى سعر، خلال يوليو 2021، عند (418.437) فلس. وبلغ السعر عند أول الشهر (416.196) فلس، وآخر الشهر (418.437)، وبمعدل نمو (+0.53%). ويوضح الشكل (9) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (9): تطور سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي (فلس)  
يوليو 2021



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

## 5.1 سوق الأوراق المالية

استمر السوق في تحقيق التطورات الإيجابية خلال شهر يوليو 2021، وبشكل متصل للشهر الخامس، وعلى مستوى كافة المؤشرات. ويعود هذا الإنجاز إلى عدة أسباب منها، الإفصاحات المشجعة لعدد من البنوك والشركات الخاصة بأدائها المالي للنصف السنة الأولى من العام الجاري. بالإضافة إلى المؤشرات الإيجابية التي رافقت تخفيف إجراءات الحظر.

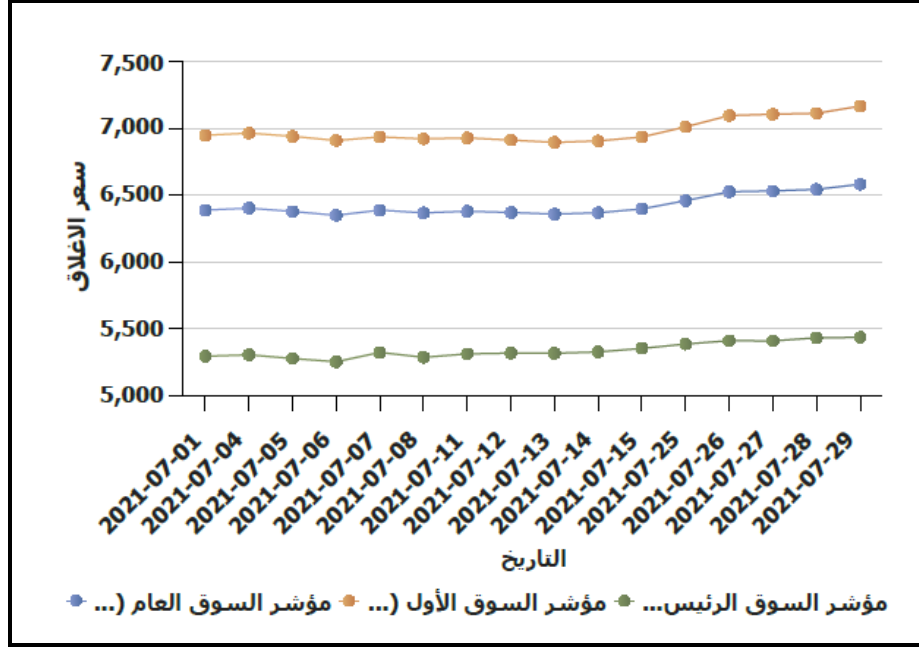
وبناءً على ذلك حققت البورصة مكاسب رأسمالية، خلال يوليو، وصلت إلى حوالي (1.6) مليار دينار. مع وصول القيمة السوقية، نهاية الشهر، إلى حوالي (38) مليار دينار، وبارتفاع بلغ حوالي (4.5%) عن شهر يونيو السابق.

كما بلغ نمو مؤشر السوق الأول، نهاية يوليو 2021، حوالي (+3.2%)، مقارنة بالشهر السابق، وإلى حوالي (+2.2%) في حالة المؤشر الرئيسي، وبحوالي (+3.0%) في حالة المؤشر العام،



و(+3.5%) في حالة مؤشر رئيسي 50. ويوضح الشكل (10) تطور المؤشرات الثلاث لسوق الأوراق المالية خلال شهر يوليو 2021.

شكل (10): تطور المؤشرات الثلاث لسوق الأوراق المالية، يوليو 2021



المصدر: موقع سوق الأوراق المالية.

أما على المستوى القطاعي فمن ضمن (13) قطاع حققت (8) قطاعات ارتفاع في مؤشراتها نهاية شهر يوليو 2021، مع انخفاض المؤشرات في حالة الـ (5) قطاعات الأخرى. وقد تصدر قطاع "الخدمات الاستهلاكية" القطاعات المرتفعة، وبارتفاع بقيمة مؤشره بلغ حوالي (+6.2%)، ثم قطاع "الخدمات المالية" (+5.2%)، و"البنوك" (+3.6%).

وفي مجال "حجم" التداول، و"الكمية" المتداولة، بلغت الكمية الإجمالية خلال يوليو 2021، حوالي (4.348) مليار سهم، وكانت حصة قطاع "الخدمات المالية" حوالي (2.441) مليار سهم (حوالي 56.15% من المجموع)، ثم قطاع "العقار" (17.80%)، وقطاع "البنوك" (15.33%).

وفيما يخص "قيمة" الأسهم المتداولة، خلال يوليو، فقد تصدّر قطاع "الخدمات المالية" هذه القيمة وبمبلغ وصل إلى حوالي (262.4) مليون دينار (من مجموع حوالي 751.63 مليون دينار)، وبنسبة (34.9%) من الإجمالي. يليه قطاع "البنوك" (33.54%)، ثم "العقار" (12.51%).

## 6.1 معدل التضخم

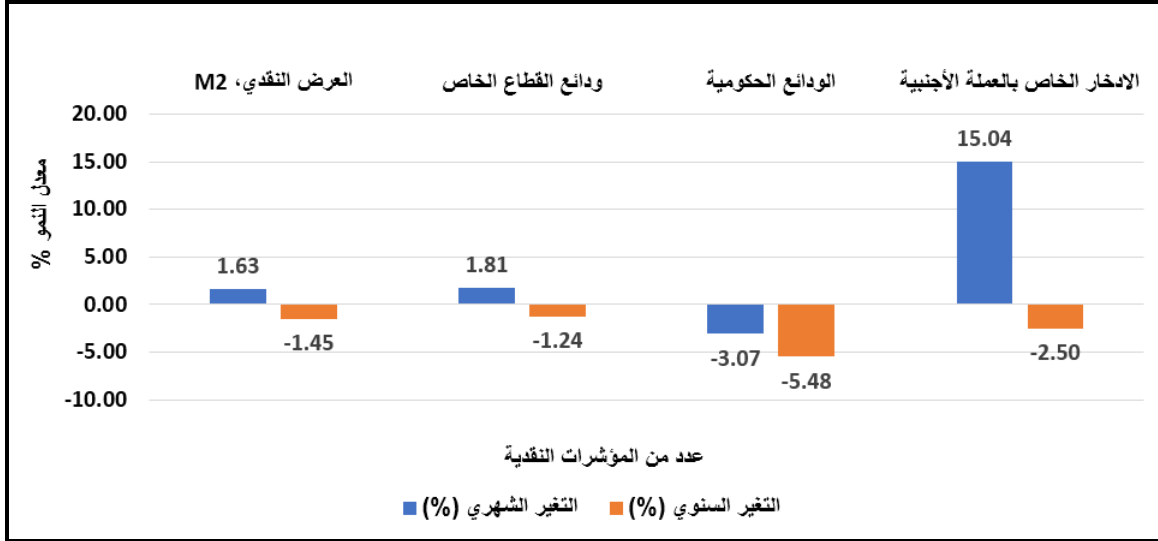
تم التوقف عن إصدار نشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين منذ آخر إصدار لشهر أبريل 2021.

## 7.1 المؤشرات النقدية

أعلن بنك الكويت المركزي عن تقديراته لعدد من المؤشرات النقدية، لشهر يونيو، وذلك في 12 أغسطس 2021. وقد أشارت هذه المؤشرات إلى نمو شهري (مايو/ يونيو 2021) للعرض النقدي وصل إلى (+1.63%)، مقابل نمو سالب سنوي (يونيو 2020/ يونيو 2021) بلغ (-1.45%). ويعتبر هذا النمو مؤشراً مهماً لعلاقته بمعدل التضخم، ونمو الناتج المحلي الإجمالي. علماً بأنه لا توجد تقديرات لمعدل التضخم بالدولة بعد شهر أبريل 2021 لظروف خارجة عن الإدارة المركزية للإحصاء.

كما أن نمو ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي لدى المصارف المحلية قد شهد نمواً شهرياً بلغ (+1.81%)، وهو الأمر الذي يعكس استمرار الثقة بالقطاع المصرفي، كما هو أنه يدعم من نمو التسهيلات الائتمانية المحلية. في حين اتجه المعدل للانخفاض على أساس سنوي، وذلك لاستمرار مرور الاقتصاد في مرحلة التعافي بالمقارنة مع العام الماضي. مع استمرار النمو السالب للودائع الحكومية على أساس شهري، وسنوي (-3.07% و -5.48%)، تباعاً. في حين اتجهت الودائع بالعملة الأجنبية للقطاع الخاص بالنمو الواضح على أساس شهري (+15.04%)، والسالب سنوياً (-2.50%). ويوضح الشكل (11) تطور هذه المعدلات على أساس شهري وسنوي.

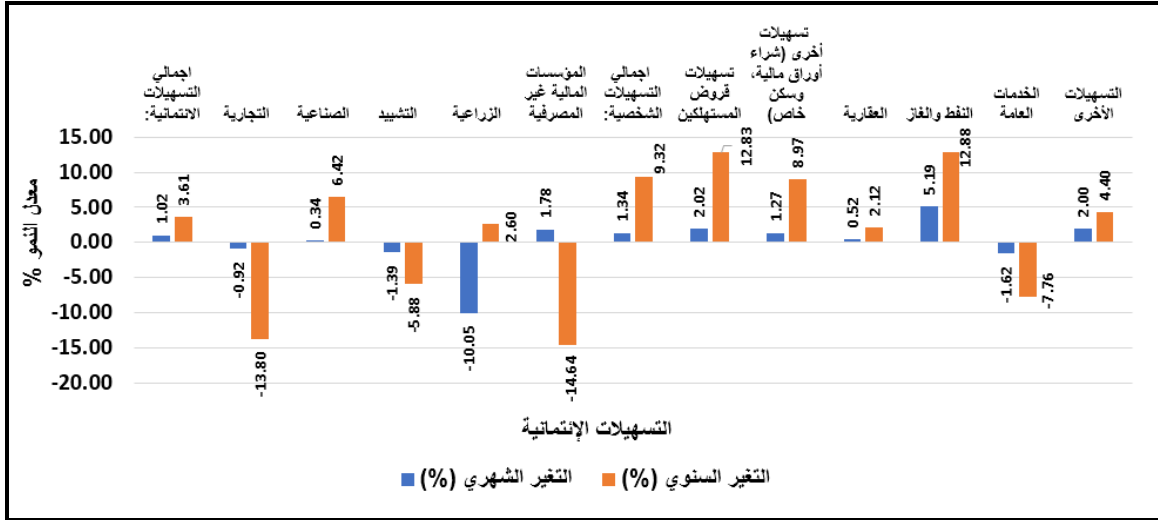
شكل (11): معدل النمو الشهري والسنوي، لعدد من المؤشرات النقدية  
يونيو 2021 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

أما المؤشرات النقدية المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية فقد شهد إجمالي هذه التسهيلات نمواً شهرياً (+1.02%)، و سنوياً (+1.02%)، مع نمو في عدد من التسهيلات القطاعية، وعلى رأسها التسهيلات "الشخصية" (+1.34% شهرياً، و +9.34% سنوياً)، مع نمو كبير لمكون هذه التسهيلات على شكل "قروض شخصية"، بلغ (+2.02% شهرياً)، و (+12.83% سنوياً). وهو الأمر الذي يدعم من الطلب المحلي والاستهلاك الخاص باعتباره ثاني أكبر محرّك لنمو الناتج المحلي الإجمالي. أما معدلات نمو القطاعات المرتبطة في "التجارة" و"التشييد"، فقد اتجهت للسالب. في حين هناك انتعاش في نمو الائتمان "الصناعي" (+0.34% شهرياً)، و(+6.42% سنوياً). ويوضح الشكل (12) تطور هذه المعدلات الشهرية والسنوية.

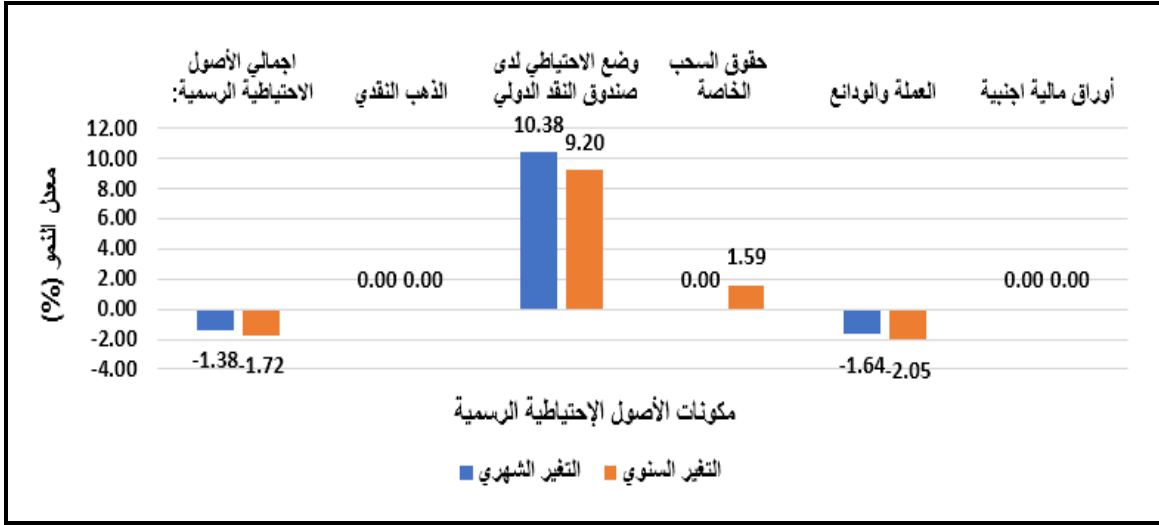
شكل (12): معدل النمو الشهري والسنوي، للتسهيلات الائتمانية  
يونيو 2021 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

ورغم اتجاه إجمالي الأصول الاحتياطية الرسمية للنمو السالب شهرياً و سنوياً (-1.38% و 1.72%، تبعاً)، إلا أن مكون هذا الاحتياطي، على شكل "وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي" قد شهد نمواً موجباً واضحاً (+10.38% شهرياً)، و (+9.20% سنوياً). مع نمو سالب في مكون "العملة والودائع"، واستقرار بقية المكونات. علماً بأن قيمة إجمالي الأصول الاحتياطية الرسمية قد بلغت حوالي (13732) مليون دينار في يونيو 2021. ويوضح الشكل (13) تطور معدلات نمو هذه الأصول ومكوناتها.

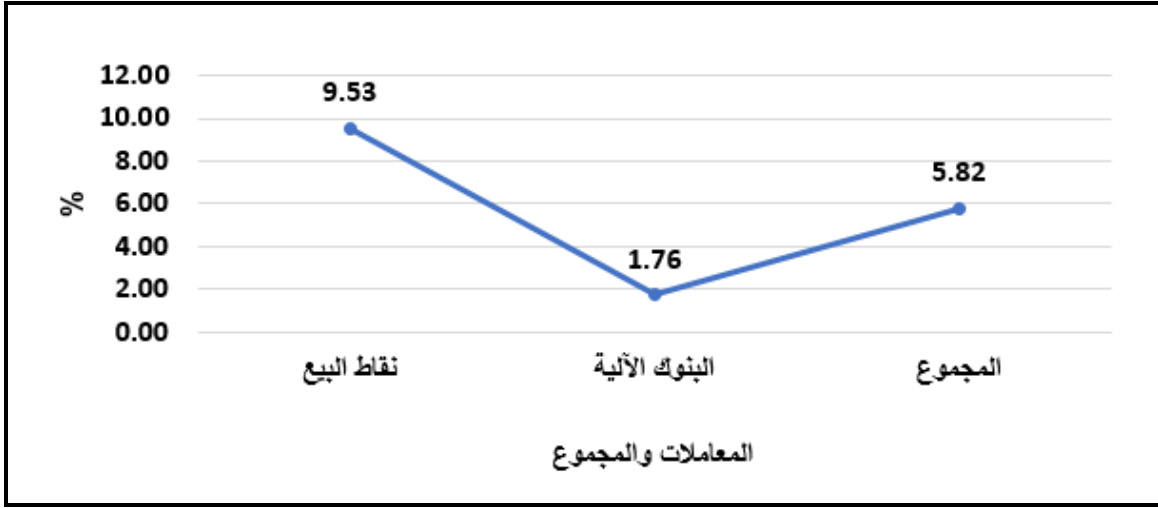
شكل (13): معدل النمو الشهري، والسنوي، لمكونات الأصول الاحتياطية الرسمية  
يونيو 2021 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

وقد نشر بنك الكويت المركزي، ضمن إحصاءاته لشهر يونيو 2021، تقديرات لقيم "نقاط البيع POS"، وقيمة "معاملات البنوك الآلية"، للفترة "أبريل - يونيو 2021". وقد شهدت هذه المعاملات نمواً واضحاً بين "يناير - مارس" و"أبريل - يونيو" 2021 بلغ (+59.53) في حالة نقاط البيع، و(+1.76%) في معاملات البنوك الآلية، وكمجموعهم (+5.82%). وهو الأمر الذي من شأنه أن يدعم الإنفاق الاستهلاكي، كما أنه يشير إلى المزيد من الإحلال لصالح المعاملات الرقمية بدلاً من النقد (وهذا ما أكدته تقرير الاستقرار المالي لعام 2020، الصادر من بنك الكويت المركزي، شهر يوليو السابق). علماً بأن قيمة معاملات "نقاط البيع" قد بلغت خلال الفترة "أبريل - يونيو" 2021 حوالي (3097) مليون دينار، يقابلها (2636) مليون دينار لمعاملات البنوك الآلية، وبمجموع (5733). ويوضح الشكل (14) معدل النمو لهذه المعاملات بين "يناير - مارس" و"أبريل - يونيو" 2021.

شكل (14): معدل نمو قيم معاملات نقاط البيع، والبنوك الآلية  
"يناير- مارس" إلى "أبريل - يونيو" 2021 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

## ثانياً: التطورات النفطية

### 1.2 اتفاق أوبك+

توصّلت مجموعة (أوبك+)، في 18 يوليو 2021، أهم محاولة رفع الإنتاج بنحو (400) ألف برميل/ يوم بدءاً من أغسطس 2021، وزيادة الإنتاج المرجعي لكل من السعودية، وروسيا، والإمارات، والعراق، بدءاً من مايو 2022، وتمديد الاتفاق لغاية ديسمبر 2022. علماً بأن اتفاق (أوبك+) للتحكم بالإنتاج كان من المقرر أن ينتهي فعلياً في إبريل 2022 (والذي بدأ منذ مايو 2020).

وضمن هذا الاتفاق، أيضاً، الذي يضم (23) بلد منتج للنفط، تخفيف القيود على الإنتاج النفطي، بحيث يرتفع الإنتاج بحوالي (2) مليون برميل/ يوم في نهاية عام 2022. وذلك اتساقاً مع توجهات الطلب العالمي على النفط للارتفاع.

وفيما يخص موضوع الاختلاف السابق مع دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الاتفاق الجديد، في 18 يوليو، سيرفع الإنتاج المرجعي لهذه الدولة بمقدار (332) ألف برميل/ يوم. بحيث يصل إنتاجها إلى (3.168) مليون برميل/ يوم لغاية إبريل 2022، ثم إلى (3.5) مليون برميل/ يوم من مايو إلى ديسمبر 2022.

أما في حالة السعودية، وروسيا، فقد منحهم الاتفاق، أيضاً، زيادة في إنتاجهم المرجعي بـ (500) ألف برميل/ يوم، والعراق بـ (150) ألف برميل/ يوم. كما أن تخفيض الإنتاج لدول (أوبك+) فقد انخفض من (9.7) مليون برميل/ يوم (أثناء قمة انتشار جائحة كورونا)، إلى (95.8) مليون برميل/ يوم حالياً. ويوضح الجدول (1) مستويات الإنتاج النفطي المرجعية التي تم الاتفاق عليها ضمن اجتماع 18 يوليو 2021.

جدول (1): مستويات الإنتاج المرجعية للدول الأعضاء في (أوبك+) حسب اتفاق 18 يوليو 2021 (مليون برميل/ يوم)

من مايو إلى ديسمبر 2022	حتى أبريل 2022	
الدول الأعضاء في أوبك:		
1.057	1.057	الجزائر
1.528	1.528	أنغولا
0.325	0.325	الكونغو
0.127	0.127	غينيا الاستوائية
0.187	0.187	الكابون
مستثناة من الاتفاق	مستثناة من الاتفاق	إيران
4.803	4.653	العراق
2.959	2.809	الكويت
مستثناة من الاتفاق	مستثناة من الاتفاق	ليبيا
1.829	1.829	نيجيريا
11.500	11.000	السعودية
3.500	3.168	الإمارات
مستثناة من الاتفاق	مستثناة من الاتفاق	فنزويلا
الدول غير الأعضاء في أوبك:		
0.718	0.718	أذربيجان
0.205	0.205	البحرين
0.102	0.102	بروناي
1.709	1.709	كازاخستان
0.595	0.595	ماليزيا
مستثناة من الاتفاق	مستثناة من الاتفاق	المكسيك
0.883	0.883	عمان
11.500	11.000	روسيا
0.075	0.075	السودان
0.130	0.130	جنوب السودان

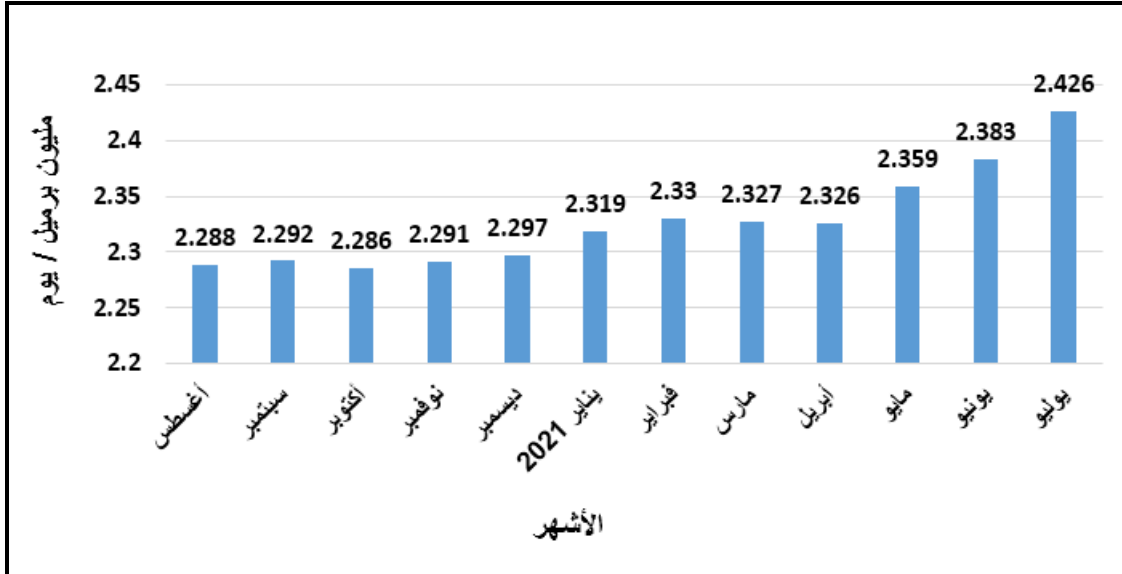


## 2.2 الإنتاج والأسعار

وصل إنتاج أوبك، خلال يوليو 2021، إلى حوالي (26.653) مليون برميل/يوم، قياساً بحوالي (26.020) مليون برميل/يوم في شهر يونيو السابق، أي بمعدل نمو (+2.44%). ويعزى ذلك أساساً إلى تنامي الطلب على النفط الخام للعودة للحياة الطبيعية، بشكل متدرج، وإلى تنامي معدل النمو العالمي، وإلى اتجاه المخزون للانخفاض في عدد من الدول المستهلكة. وقد تركز أكبر ارتفاع في الإنتاج في حالة السعودية (+497) ألف برميل/يوم (بين شهري يونيو ويوليو 2021)، ثم العراق (+56) ألف برميل/يوم، ونيجيريا (+45) ألف برميل/يوم. مع انخفاض إنتاج أنغولا بحوالي (-38) ألف برميل/يوم، وكذلك فنزويلا (-26) ألف برميل/يوم. أما في حالة دولة الكويت فقد ارتفع الإنتاج بحوالي (42) ألف برميل/يوم من شهر يونيو (2.383 مليون برميل/يوم إلى 2.426 مليون برميل/يوم) في شهر يوليو. ويوضح الشكل (15) تطور الإنتاج للدولة خلال العام الماضي المنتهي في يوليو 2021.

شكل (15): تطور الإنتاج النفطي بدولة الكويت

أغسطس 2020 - يوليو 2021  
(مليون برميل/يوم)



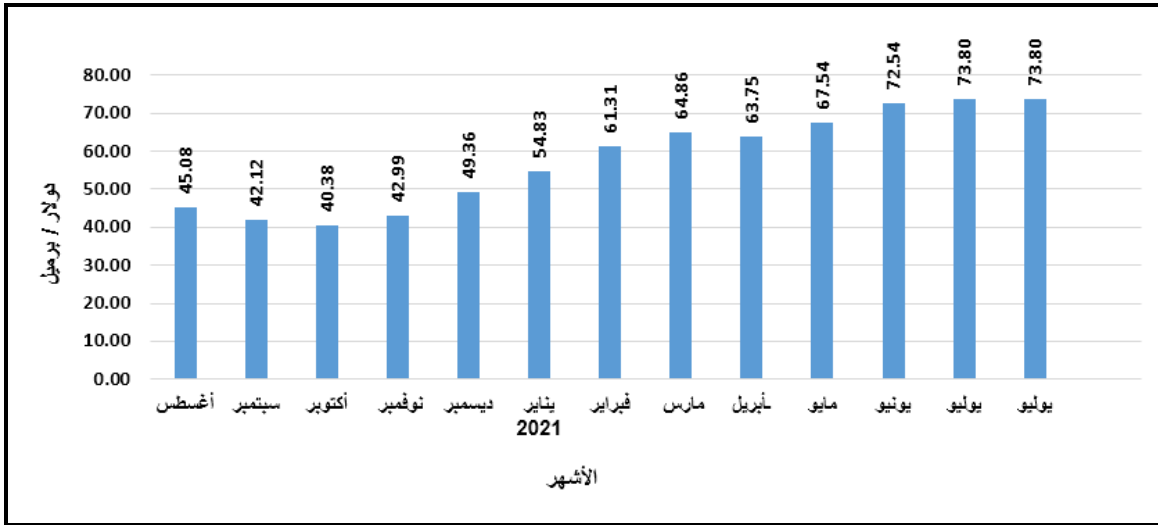
المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, July, 2021.

أما في حالة الأسعار النفطية فقد وصل متوسط سعر برميل أوبك المرجعي، في يوليو، إلى حوالي (73.53) دولار/ برميل، مقارنة مع (71.89) دولار/ برميل في يونيو السابق، أي بارتفاع (1.64) دولار/ برميل، وبمعدل نمو (+2.3%). أما في حالة دولة الكويت فقد ارتفع متوسط السعر من (72.54) دولار/ برميل، في يونيو، إلى (73.80) دولار/ برميل في يوليو 2021، أي بارتفاع (1.26) دولار/ برميل، وبمعدل نمو (+1.7%). ويوضح الشكل (16) تطور سعر برميل النفط الكويتي المصدر خلال العام الماضي، على أساس شهري، والمنتهي في يوليو 2021.

شكل (16): تطور سعر برميل النفط الكويتي المصدر

أغسطس 2020 - يوليو 2021

(دولار/ برميل)



المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, July, 2021.

## 3.2 معدل النمو العالمي

قامت أوبك (ضمن توقعاتها الصادرة في يوليو 2021) برفع معدل النمو العالمي المتوقع لعامي 2021 و 2022، بحوالي (+0.1%). وبذلك يصبح هذين المعدلين عند (+5.6%) و(+4.2%)، تبعاً. وهو أمر يعكس اتجاهات نمو الطلب العالمي، والتنامي المستمر للعرض. إلا أن ذلك يجب أن لا يخفي القلق من إمكانية التأثير السلبي لانتشار فيروس كورونا المتحور في عدد من البلدان، وعدم انتشار التطعيم بما يكفي لخلق مناعة جماعية على المستوى العالمي. كما أن اتجاه المديونية العالمية آخذاً بالارتفاع، وكذلك معدل التضخم، والذي يحتاج، كلاهما، إلى مراقبة، خاصة من أجهزة البنوك المركزية، والمالية العامة.

أما على المستوى لعدد من الدول والإقليمي لمعدلات النمو فإنه بعد انخفاض معدل النمو الأمريكي، في الربع الثاني 2021، أقل من المتوقع، فقد تم إعادة تحديد معدل النمو الأمريكي ليكون (+6.1%) بدلاً من (+6.4%) لعام 2021، مع رفع هذا المعدل لعام 2022 ليكون (+4.1%) بدلاً من (+3.6%). مع رفع معدل منطقة اليورو لكل من عامي 2021 و 2022 لتصل إلى (+4.7%) و (+3.8%)، تبعاً. مع بقاء معدل نمو الاقتصاد الياباني كما كانت التقديرات لشهر يونيو السابق، أي عند (+2.8%) لعام 2021 و (+2.0%) لعام 2022. كما تم تخفيض معدل النمو الصيني لعام 2022 من (+6.3%) إلى (+6.0%) مع بقاء معدل النمو لعام 2021 عند (+5.8%). ويوضح الجدول (2) توقعات معدلات النمو للعالم، ولعدد من الأقاليم، والبلدان، عامي 2021 و 2022، حسب توقعات شهر يوليو 2021.

جدول (2): توقعات معدلات النمو لشهر يوليو 2021، للعالم، ولعدد من الأقاليم والدول  
2021 و 2022 (%)

روسيا	الهند	الصين	اليابان	المملكة المتحدة	منطقة اليورو	الولايات المتحدة	منظمة التعاون الاقتصادي	العالم	
3.2	9.3	8.5	2.8	6.2	4.7	6.1	5.0	5.6	2021
0.2	0.2-	0.0	0.0	0.4	0.6	0.3-	0.1	0.1	التغير عن شهر يونيو
2.5	6.8	6.0	2.0	3.9	3.8	4.1	3.6	4.2	2022
0.2	0.0	0.3-	0.0	0.6	0.8	0.5	0.4	0.1	التغير عن شهر يونيو

المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, August, 2021.

#### 4.2 الطلب العالمي على النفط

رغم توقع ارتفاع النمو العالمي، إلا أن الطلب على النفط الخاص بشهر يوليو 2021، هو نفسه الخاص بشهر مايو السابق. وذلك لأن أغلب النمو الاقتصادي المتوقع هو في القطاعات غير المستخدمة للنفط بكثافة. ولا زال هناك تقدير لارتفاع الطلب على النفط بحوالي (6) مليون برميل/يوم، ليصل إلى (96.6) مليون برميل عام 2021. مع الأخذ بالاعتبار الخفض غير المتوقع في الطلب داخل البلدان الأمريكية الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الربع الأول من 2021. إلا أن هذا الخفض يعوّض بالارتفاع غير المتوقع بالطلب، في الربع الثاني من 2021، في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. مع استمرار توقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط في عام 2022 بحوالي (3.3) مليون برميل/يوم (وكما هو متوقع في تقديرات الشهر السابق). ويدعم هذا الطلب الخُزم المالية الضخمة في البلدان المتقدمة، مع احتمال المزيد من نجاح حملات التطعيم ضد فيروس كورونا. ويوضح الجدول (3) توقعات الطلب العالمي على النفط عام 2021 والتغير عن عام 2020.

جدول (3): توقعات الطلب العالمي على النفط لعام 2021 ، حسب تقديرات شهر يوليو نفس العام، وبالمقارنة مع التغيرات النسبية عن توقعات عام 2020 (مليون برميل/ يوم)

الطلب العالمي على النفط		الأقاليم
النمو 2021/2020	التوقع لعام 2021	
1.75	24.75	القارة الأمريكية
1.49	19.93	منها: الولايات المتحدة
0.59	12.99	القارة الأوروبية
0.27	7.34	آسيا الباسيفيكية
2.58	44.64	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
1.11	14.30	الصين
0.46	4.97	الهند
0.49	8.62	آسيا الأخرى
0.28	6.29	أمريكا اللاتينية
0.44	7.99	الشرق الأوسط
0.19	4.27	أفريقيا
0.21	3.57	روسيا
0.14	1.21	دول اتحاد سوفيتي سابق أخرى
0.06	0.70	دول أوروبية أخرى
3.37	51.93	مجموع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون
5.95	96.57	العالم
5.96	96.58	تقدير الشهر السابق
0.00	0.00	التعديل

المصدر: OPEC, Oil Report, August, 2021.

## 5.2 العرض العالمي من النفط

تم رفع توقعات هذا العرض (في البلدان غير الأعضاء في أوبك) بحوالي (0.27) و(0.84) مليون برميل/ يوم لعامي 2021، و 2022، على التوالي. ويعود ذلك إلى توجه ارتفاع إنتاج هذه الدول ضمن اتفاق أوبك الأخير، في 18 يوليو 2021. ووفقاً لتوقعات شهر يوليو، أيضاً، فإن العرض النفطي الأمريكي والكندي هو محل إعادة النظر.

ويتوقع أن ينمو العرض من البلدان غير الأعضاء في أوبك بحوالي (1.1) مليون برميل/ يوم عام 2021، ليصل إجمالي العرض إلى (64.0) مليون برميل/ يوم. وتعتبر الدول التالية هي مصدر ارتفاع العرض الرئيسي: كندا، وروسيا، والصين، والولايات المتحدة، والنرويج، والبرازيل. أما عام 2020 فيتوقع أن ينمو العرض بحوالي (2.9) مليون برميل/ يوم، وبقيادة روسيا (زيادة بإنتاجها بحوالي 1 مليون برميل/ يوم). ويوضح الجدول (4) تقديرات شهر يوليو 2021 للعرض العالمي من النفط.

جدول (4): تقديرات الإنتاج السائل للدول غير الأعضاء في أوبك، حسب تقديرات يوليو 2021 بالمقارنة مع عام 2020 (مليون برميل/ يوم)

التغير عن 2020	توقع عام 2021	الأقاليم
		الإنتاج السائل في الدول غير الأعضاء في أوبك:
0.47	25.15	الدول الأمريكية:
0.12	17.71	منها الولايات المتحدة الأمريكية
0.02	3.92	الدول الأوروبية
0.00	0.53	الدول الآسيوية الباسيفيكية
0.49	29.61	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0.12	4.24	الصين
-0.01	0.75	الهند
0.00	2.51	آسيا الأخرى
0.14	6.18	أمريكا اللاتينية
0.06	3.23	الشرق الأوسط
-0.06	1.35	أفريقيا
0.19	10.78	روسيا
0.04	2.95	دول الاتحاد السوفيتي السابق الأخرى
-0.01	0.11	دول أوروبية أخرى
0.47	32.11	مجموع البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي
0.96	61.72	مجموع إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك
0.13	2.28	عوائد التكرير
1.09	64.00	مجموع الإنتاج السائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك

المصدر: OPEC, Oil Report, August, 2021.

## 6.2 التجارة النفطية والمخزون النفطي

تعتبر واردات الولايات المتحدة من النفط الخام راکدة خلال شهر يوليو، لتصل إلى حوالي (6.5) مليون برميل/ يوم. في حين انخفضت صادراتها إلى حوالي (2.7) مليون برميل/ يوم بسبب انخفاض المصدر إلى الهند. وكذلك اتجهت وارداتها من المنتجات النفطية، على أساس شهري، لتصل إلى حوالي (2.6) مليون برميل/ يوم. مع ارتفاع صادراتها من هذه المنتجات، على أساس شهري، أيضاً، لتصل إلى حوالي (5.6) مليون برميل/ يوم.

أما واردات الصين من النفط الخام، على أساس شهري، في يونيو 2021، فقد اتجهت للارتفاع، إلا أنها لازالت عند حدودها المنخفضة، لتصل إلى (9.8) مليون برميل/ يوم. مع اتجاه صادراتها من المنتجات النفطية للانخفاض بسبب انتعاش الطلب المحلي.

أما في حالة الهند فقد استمرت الواردات من النفط الخاص بالانخفاض خلال شهر يونيو 2021، لتصل إلى أقل مستوى خلال الثمانية أشهر السابقة، وهو (3.9) مليون برميل/ يوم. وذلك بسبب صيانة مصانع التكرير، وتأثير فيروس دلتا المتحور. وعلى العكس انتعشت الواردات من المنتجات النفطية بحوالي (20%)، وتصل إلى (1.0) مليون برميل/ يوم، وذلك يعود، أساساً، إلى تدفقات الغاز الطبيعي المسال للداخل.

كما واصلت واردات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الارتفاع منذ أبريل 2021، لتصل إلى متوسط يبلغ (7.9) مليون برميل/ يوم. في حين انخفضت واردات الصين من النفط الخام بحوالي (20%)، في يونيو 2021، لتصل إلى (1.9) مليون برميل/ يوم.

أما المخزون النفطي التجاري فقد انخفض، في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي، في يونيو، بحوالي (23) مليون برميل. وليصل المخزون إلى (2,922)، وبانخفاض بلغ (289.4) مليون برميل عن المستوى السائد قبل عام. أما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أوضحت بيانات يوليو 2021 انخفاض المخزون، على أساس شهري، بحوالي (0.7) مليون برميل، وليصل المخزون

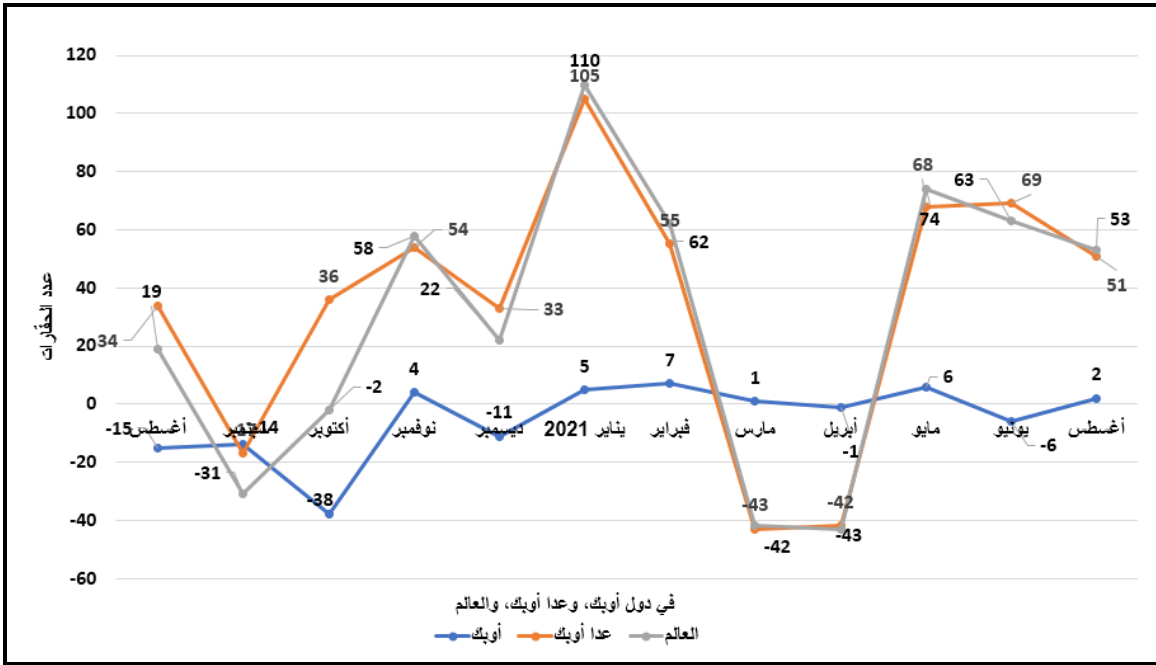
إلى متوسط يبلغ (1,268) مليون برميل. ويعتبر هذا المستوى أقل من نظيره قبل عام بحوالي (183.3) مليون برميل.

## 7.2 تطور عدد الحفّارات النفطية

ارتفع عدد الحفّارات النفطية، والغازية، خلال شهر يوليو 2021، بعدد قدره (53) حفّارة، منها (2) في دول أوبك، و(51) في الدول غير الأعضاء في أوبك. وهذا يعكس، أساساً، أثر تنامي الطلب على النفط، من ناحية، وأثار اتفاق أوبك المشار إليه أعلاه. وتركز أكبر ارتفاع، ضمن دول أوبك، في حالة العراق (+3) حفّارة، و(+2) حفّارة في حالات الكويت ونيجييريا وليبيا. مع انخفاض (-4) حفّارة في حالة الجزائر. أما أكبر ارتفاع في حالة الدول غير الأعضاء في أوبك فكان من نصيب كندا (+41) حفّارة، والولايات المتحدة (+19) حفّارة. ويوضح الشكل (17) تطور تغير عدد الحفّارات خلال العام الماضي المنتهي في يوليو 2021.

شكل (17): تطور التغير في عدد الحفّارات في دول أوبك، وعدا أوبك، والعالم

أغسطس 2020 - يوليو 2021



المصدر: مجمعة من تقارير النفط الشهرية لأوبك.



## ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

### 1.3 تحديث تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي

أصدر صندوق النقد الدولي، يوليو 2021، تحديثاً لآفاق الاقتصاد العالمي الواردة في آخر تقرير له، إبريل من العام الجاري. وشدد التحديث على العديد من التطورات الاقتصادية العالمية منذ أبريل الماضي:

**أولاً:** تزايد الفجوة بين البلدان، بسبب مدى سهولة أو صعوبة النفاذ للتطعيم ضد فيروس كورونا. وأصبحت هناك كتلتين الأولى (أغلبها متقدمة)، ذات النفاذ الأوسع، تتطلع إلى المزيد من العودة للحياة الطبيعية. والثانية، ذات النفاذ الأقل، لازالت تواجه طفرات وخسائر متزايدة في الأرواح. مع تحذير التحديث أن المخاطر لازالت موجودة حتى في حالة كتلة الدول الأولى.

**ثانياً:** استمر توقع التحديث لتحقيق نمو عالمي يعادل (6%) عام 2021، ورفعته إلى (4.9%) لعام 2022، كما هو وارد في تقرير أبريل الماضي. مع اتجاه رفع النمو في البلدان المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة بسبب الحزم المالية وتحسن التدابير الصحية، واتجاه لخفض النمو، خاصة في الدول الناشئة (الهند أساساً بسبب الموجات المتتالية للفيروس، والصين بسبب تقلص الاستثمارات العامة والدعم المالي، وبلدان إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام بسبب انتشار الفيروس، أيضاً). ويوضح الجدول (5) توقعات النمو، حسب التحديث، للعالم وعدد من الأقاليم وأهم الدول المتقدمة.

جدول (5): توقعات النمو للعالم وعدد من الأقاليم والدول  
حسب تحديث يوليو، والفرق مع تقديرات أبريل 2021  
الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2021 (%)

الفرق تقديرات أبريل 2021		حسب آخر تحديث يوليو 2021		
2022	2021	2022	2021	
0.5	0	4.9	6	العالم
0.8	0.5	4.4	5.6	الدول المتقدمة
1.4	0.6	4.9	7.0	الولايات المتحدة
0.5	0.2	4.3	4.6	منطقة اليورو
0.7	0	4.1	3.6	ألمانيا
0.3-	1.7	4.8	7.0	المملكة المتحدة
0.2	0.4-	5.2	6.3	الدول الناشئة والنامية
0.1	0.3-	5.7	8.1	الصين
1.6	0.3-	8.5	9.5	الهند
0.7-	0.6	3.1	4.4	روسيا
0.1	1.2	3.2	5.8	أمريكا اللاتينية والكاريبي
0.1-	0.3	3.7	4.0	الشرق الأوسط ووسط آسيا
0.8	0.5-	4.8	2.4	السعودية

المصدر: IMF, World Economic Outlook Update, July 2021.

ثالثاً: حدد التحديث أهم العوامل التي تشكل مستقبل الاقتصاد العالمي:

- (أ) اللقاحات ضد الفيروس. حيث حصل حوالي (40%) من سكان الدول المتقدمة على اللقاح، وحوالي (12%) من سكان العالم، و(1%) من الدول الأقل دخلاً.
- (ب) دعم السياسات: لازال هناك تباين واسع في مجال السياسات الخاصة بالدعم المالي للحد من آثار الفيروس. وبالرجوع إلى قواعد بيانات صندوق النقد الدولي المرتبطة بذلك (معدّ التقرير) تبين أن نسبة هذا الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي، حسب آخر إحصاءات في يوليو 2021، كانت حوالي (2.4%) في الولايات المتحدة، و(16.7%) في بريطانيا، و(6.8%)

في الاتحاد الأوروبي، و(5.2%) في الهند، و(1.5%) في روسيا، و(6.2%) في سويسرا، و(0.1%) في مصر، و(0.8%) في السعودية، على سبيل المثال.

(ج) السلالات المتحورة من الفيروس: لازالت بعض الدول تعاني من الفيروس المتحور خاصة في الهند، والصين (بعد أن سجلت أدنى الإصابات)، كما أعادت أستراليا فرض إجراءات الإغلاق في شهر يونيو 2021. وكذلك الحال مع عدد من الدول الأخرى.

(د) تداعيات ما بعد الصدمة: كان للصدمة الصحية غير المسبوقة في العالم الأثر في تعافي الاقتصاد العالمي. حيث ظلت العديد من حاويات الشحن لا تستطيع الحركة في العديد من موانئ العالم، الأمر الذي ساهم في طول فترة تسليم مدخلات الإنتاج في العديد من الدول.

(هـ) عدم اتساق العرض والطلب: وذلك بسبب التحولات في هيكل الطلب باتجاه الإسكان، والأدوات الإلكترونية المستخدمة بالعمل داخل المنازل. مع ارتفاع شراء المنازل بسبب انخفاض أسعار الفائدة. كما ارتفعت أسعار المنازل التي كانت معدلات ملكية المساكن فيها منخفضة قبل انتشار الفيروس. وكان للطلب الشديد على الرقائق الإلكترونية الأثر في اختناقات إنتاج السيارات على سبيل المثال.

(و) الضغوط التضخمية: كان للتفاوت بين الطلب والعرض، المشار إليه في (هـ)، أعلاه، الأثر في ارتفاع معدل التضخم في الفترات الحالية، بالإضافة إلى اتجاه الطلب للارتفاع بعد كبت لمدة تزيد عن عام.

ويركّز التحديث على أهمية العدالة في توزيع اللقاحات خاصة لصالح الدول النامية والناشئة والأقل دخلاً. لأن من شأن عدم ضمان هذه العدالة فقد تزداد مخاطر اتجاه معدلات النمو للانخفاض بعد النصف الثاني من عام 2021. مع أهمية استهداف تغطية اللقاح (40 – 60%) من سكان العالم نهاية 2021. مع أهمية دعم آلية "كوفاكس COVAX" تحت مظلة منظمة الصحة العالمية لنشر استخدام اللقاح.

كما اقترح التحديث الدعم المالي للاقتصادات التي تواجه قيود مالية، من خلال مقترح صندوق النقد الدولي لتوزيع عام لمخصصات من حقوق السحب الخاصة (SDR) تعادل قيمتها (650) مليار دولار. ويقترح أن تحصل البلدان الناشئة والنامية على (275) مليار دولار لدعم احتياجات الدعم

الصحي والاجتماعي. مع أهمية أن تعطي البلدان، ضمن سياسات المالية، للإنفاق الصحي (شاملاً الإنفاق على اللقاحات والبنية الأساسية اللازمة له). مع أهمية أن تقوم البنوك المركزية بتحرك استباقي للحدّ من التضخم وارتفاع الأسعار. مع أهمية أن ترسل البنوك المركزية إشارات لسرعة تدخلها في حالة تفشي الفيروس (كما فعل الاحتياطي الفيدرالي في يونيو 2021)، وكذلك أن ترسل هذه البنوك إشارات نقدية في حالة اتجاه التعافي نحو معدلات سريعة (كما فعل بنك كندا حين قلّص برنامج شراء الأصول خلال شهري أبريل ويونيو 2021).

وأخيراً يشير التحديث إلى تطورات المالية العامة والآفاق المستقبلية. حيث وصل الدين العام، عالمياً، إلى مستوى غير مسبوق (100%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، مع توقع استمراره عند هذه النسبة عامي 2021 و 2022. مع انخفاض عجز المالية العامة، كنسبة من الناتج، منذ أبريل 2021، بحوالي (0.5%)، ولتصل إلى (8.8%) عام 2021 حسب تحديث يوليو 2021. أما في البلدان المنتجة للنفط فمن المتوقع أن تصل نسبة العجز إلى (-4.5%) عام 2021 مقارنة مع (-8.3%) عام 2020.

## 2.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

### 1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي

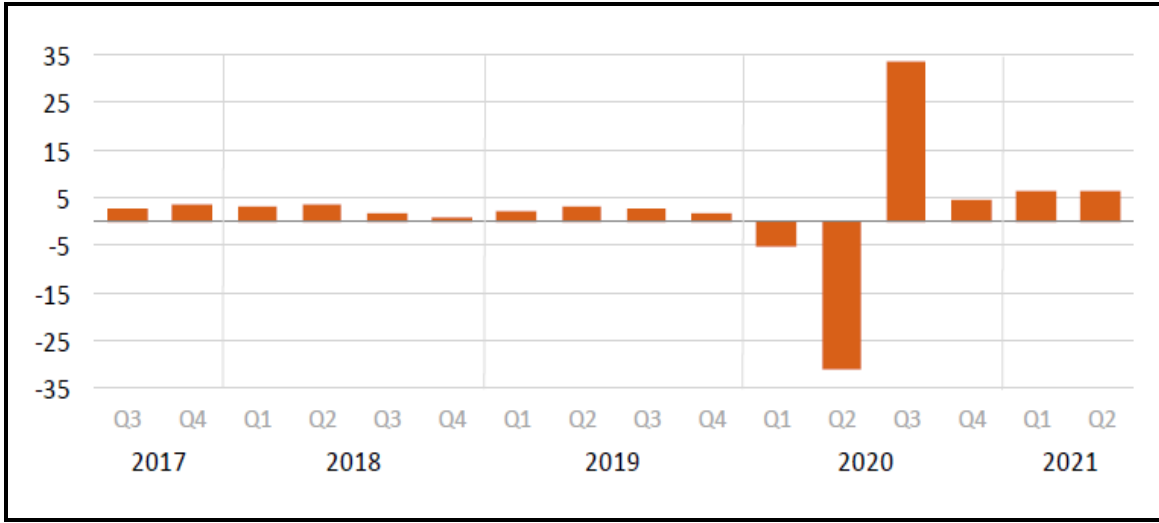
وصل معدل النمو (الحقيقي) المعدّل موسمياً، على أساس سنوي، في الربع الثاني من عام 2021، إلى (+6.5%)، مقارنة مع (+6.3%) في الربع الأول السابق. وقد تجسّد أكبر نمو في مكونات هذا المعدل في نمو الاستهلاك المحلي الإجمالي (+11.8%)، مقارنة مع (+11.4%) في الربع الأول. وضمن هذا المعدل للنمو الاستهلاكي الخاص بلغ معدل النمو السلعي (+11.6%)، والخدمي (+12.0%).

أما مكون الاستثمار الثابت فقد حقق نمواً، في الربع الثاني، بلغ (+3.0%). وضمن هذا المعدل حقق الاستثمار غير السكني نمواً بلغ (+8.0%)، والسكني (-9.8%). وحققت الصادرات نمواً بلغ

(+6.0%)، والواردات (+7.8%). أما الاستهلاك الحكومي، كـمكون آخر من معدل النمو الحقيقي، فقد حقق نمواً بلغ (-1.5%).

وفي حالة معدل النمو (الإسمي)، على أساس سنوي، في الربع الثاني من عام 2021، فقد بلغ (+13.0%)، أو ما يعادل (684.4) مليار دولار، ليصل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي إلى (22.72) تريليون، في الربع الثاني من العام الجاري. علماً بأن معدل النمو الإسمي في الربع الأول من نفس العام بلغ (+10.9%). ويوضح الشكل (18) التغير في معدل النمو الحقيقي، على أساس ربع سنوي، خلال الأربعة سنوات الماضية.

شكل (18): معدل النمو الحقيقي، بالمقارنة مع الربع السابق، على أساس ربع سنوي للفترة 2017 – 2021 (%)



المصدر: US, BEA.

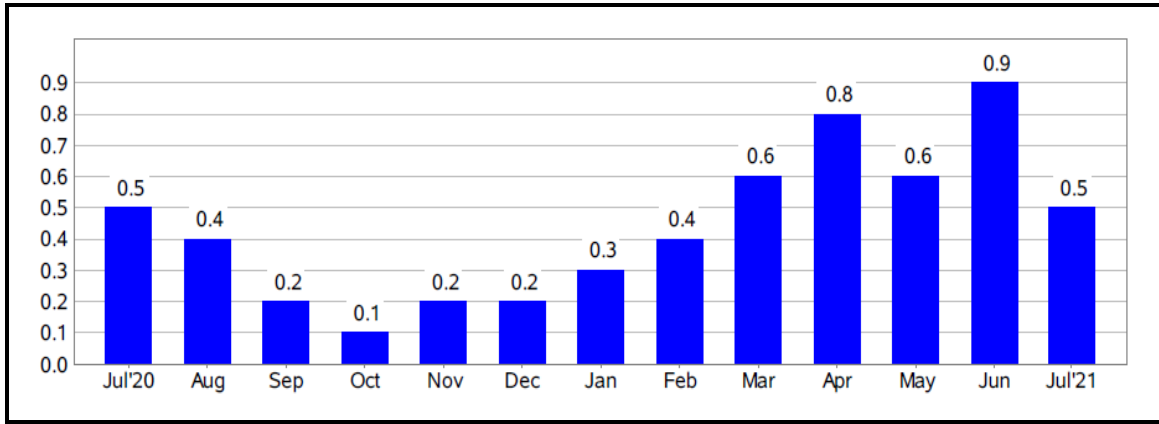
### 2.2.3 معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم (الإجمالي) لشهر يوليو 2021، حسب إحصاءات مكتب العمل الأمريكي الصادرة في 11 أغسطس من نفس العام، بحوالي (+0.5%)، مقارنة مع الشهر السابق، وبعد التعديل الموسمي. أما على المستوى السنوي فقد ارتفع بحوالي (+5.4%).

وتجسّد أكبر معدل للتضخم، على أساس شهري، على أساس المجموعات، في "الأغذية" (+0.7%)، و"الطاقة" (+1.6%)، وبضمنها "الكازولين" (+2.4%). أما معدل التضخم السنوي فقد ارتفع في مجموعات "الطاقة" (+23.8%)، وبضمنها "الكازولين" (+41.2%)، وكذلك "الأغذية" التي ارتفعت بحوالي (+3.4%).

وفي حالة معدل التضخم (الأساسي)، بعد استبعاد الأغذية والطاقة من المعدل الإجمالي، فقد حقق معدل التضخم السنوي ارتفاعاً بلغ (+4.3%)، مع أكبر ارتفاع في حالة مجموعة "السيارات والشاحنات المستعملة" (+41.7%). ويوضح الشكل (19) تطور معدل التضخم، على أساس شهري، خلال العام الماضي المنتهي في يوليو 2021.

شكل (19): التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (التضخم)، المعدل موسمياً، للفترة يوليو 2020 – يوليو 2021 (%)



المصدر: US, BLS.

### 3.2.3 معدل البطالة

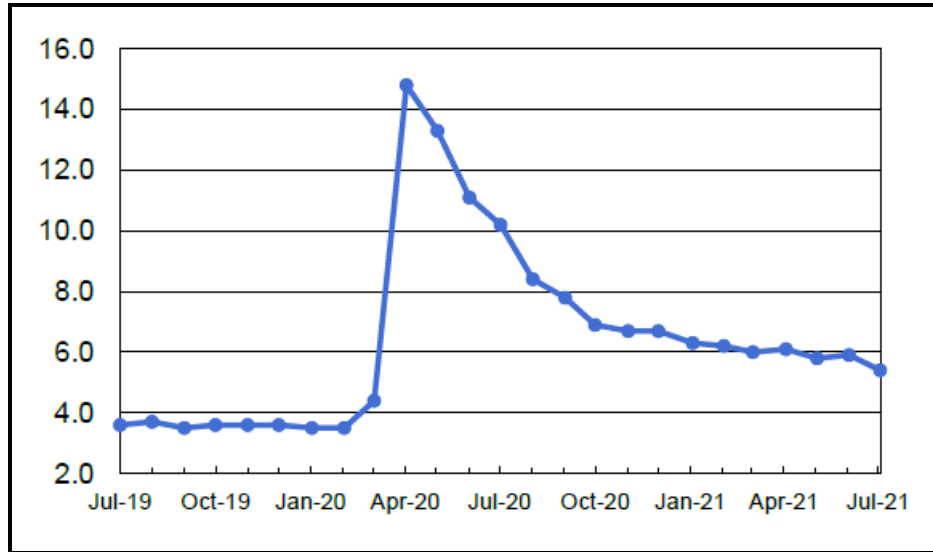
ارتفع عدد العاملين في المناطق الحضرية، في يوليو 2021، بحوالي (943) ألف، مع انخفاض معدل البطالة بحوالي (-0.5%)، ليصل المعدل إلى (5.4%). كما انخفض عدد العاطلين، خلال يوليو، بحوالي (782) ألف ليصل الإجمالي العدد إلى (8.7) مليون عاطل، والذي يقل عن أعلى

مستوى وصل في فبراير - إبريل 2020. إلا أن عدد العاطلين يظل أعلى من المستوى قبل تفشي فيروس كورونا (5.7 مليون، وبمعدل بطالة 3.5% في فبراير 2020).

وتركز أكبر معدل للبطالة، خلال يوليو، في فئة المراهقين (+9.6%)، ثم السود (+8.2%)، ومن أصول إسبانية (+6.6%)، والبالغين من الذكور (+5.4%)، والآسيويين (+5.3%)، والبالغين من الإناث (+5.0%)، وأخيراً البيض (+4.8%).

وبقدر تعلّق الأمر بفترة التعطل فقد بلغ عدد العاطلين حوالي (3.4) مليون لفترة (27) وأكثر، و(2.2) مليون لفترة أقل من (5) أسبوع، و(1.8) مليون لفترة (5 - 14) أسبوع، وأخيراً (1.1) مليون لفترة (15 - 26) أسبوع. ويوضح الشكل (20) تطور معدل البطالة، المعدّل موسميّاً، خلال السنتين السابقتين.

شكل (20): معدل البطالة، المعدّل موسميّاً،  
للفترة يوليو 2019 - يوليو 2021 (%)



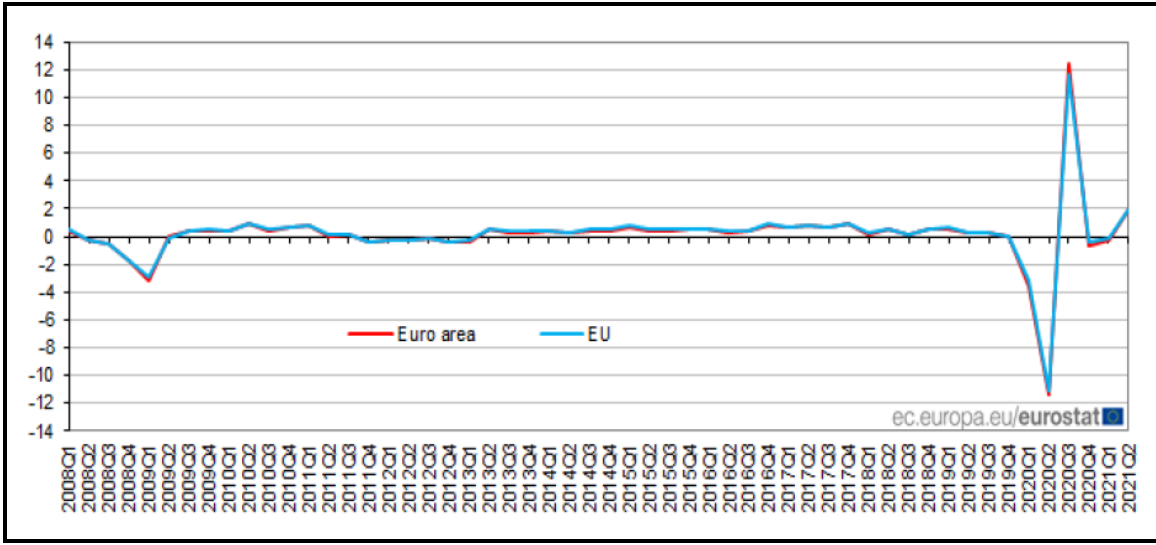
المصدر: US, BLS.

### 3.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

#### 1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، في الربع الثاني من عام 2021، في الاتحاد بحوالي (+1.9%)، وفي المنطقة بحوالي (+2.0%)، بالمقارنة مع الربع الأول من نفس العام. علماً بأن هذا المعدل انخفض، في الربع الأول، بحوالي (-0.1%) في الاتحاد، و(-0.3%) في المنطقة. ويوضح الشكل (21) معدلات النمو للاتحاد في المنطقة، بالمقارنة مع الربع السابق، للفترة (2008 – 2021)، على أساس ربع سنوي.

شكل (21): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع الربع السابق، والمعدلة موسمياً، للفترة (2008 – 2021) (%)



المصدر: Eurostat، EU.

وقد تجسّد أكبر معدل نمو للربع الثاني 2021، بالمقارنة مع الربع الأول من نفس العام، في حالة البرتغال (+4.9%)، وأستراليا (+4.3%)، ولاتفيا (+3.7%)، وإسبانيا (+2.8%). أما أقل معدل فقد تحقق في حالة ليتوانيا (+0.4%)، ثم جمهورية الجيك (+0.6%)، وفرنسا (+0.9%).

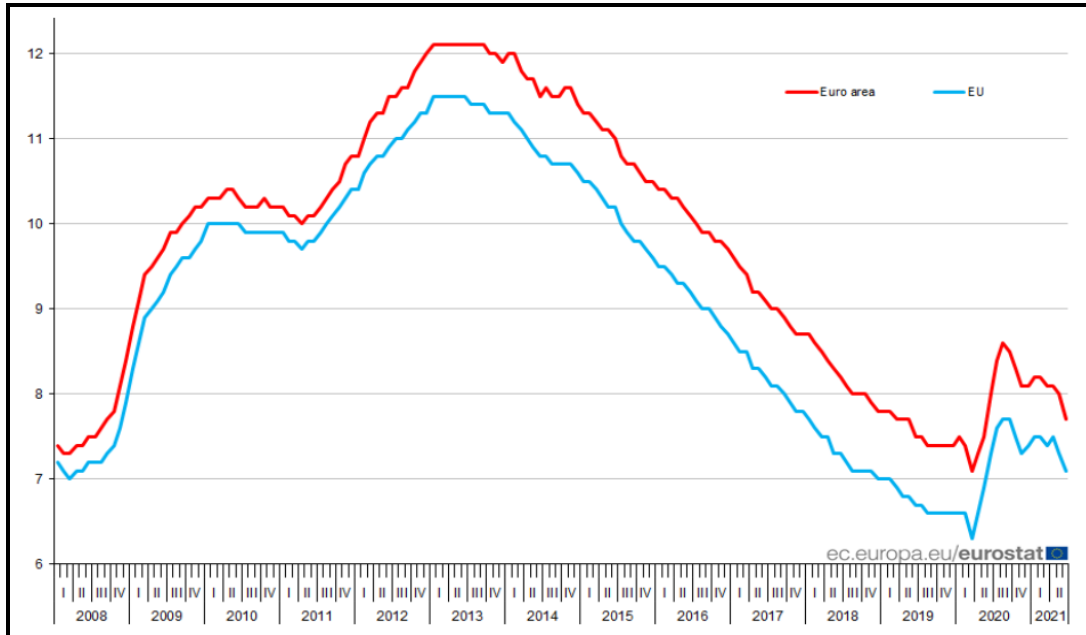


### 2.3.3 معدل البطالة

حققت منطقة اليورو في يونيو 2021، حسب تقديرات مكتب الإحصاء الأوروبي في 30 يوليو 2021، معدل بلغ (7.7%)، وبانخفاض (-0.8%) عن شهر مايو السابق، وبالمقارنة مع (8.0%) السائد في يونيو 2020. أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فقد بلغ المعدل (7.1%) في يونيو العام الجاري، بالمقارنة مع (7.3%) في مايو السابق، وبالمقارنة مع (7.3%) في يونيو 2020.

ويقدّر المكتب عدد العاطلين في الاتحاد بحوالي (14.916) مليون، منهم (12.517) مليون في منطقة اليورو، في يونيو 2021، علماً بأن هذا العدد انخفض بحوالي (487) ألف في الاتحاد، وبحوالي (423) ألف في منطقة اليورو، بالمقارنة مع شهر مايو السابق. وانخفض، تبعاً، بحوالي (397) ألف، (339) ألف، عن يونيو 2020. ويوضح الشكل (22) تطور معدلات البطالة، المعدلة موسمياً، في الاتحاد والمنطقة، على أساس ربع سنوي خلال (2008 – 2021).

شكل (22): معدلات البطالة، المعدلة موسمياً، على أساس ربع سنوي خلال الفترة 2008 – 2021 (%)



المصدر: EU, Eurostat

علماً بأن أعلى معدل للبطالة، خلال يونيو 2021، وصل في اليونان، وإسبانيا (15.1%) لكل منهما، ثم إيطاليا (9.7%)، والسويد (9.2%)، وأقل معدل في جمهورية الجيك (2.8%)، ثم هولندا (3.2%)، وبولندا ومالطا (3.6%) لكل منهما.

وفي حالة بطالة الشباب (أقل من 25 سنة) فقد بلغ العدد، في يونيو 2021، حوالي (2.967) مليون في الاتحاد، منهم (2.431) مليون في المنطقة، وبمعدل بطالة (17.0%) في الاتحاد، و(17.3%) في المنطقة. وبانخفاض من (17.6%) و (17.9%)، تبعاً، عن شهر مايو السابق.